

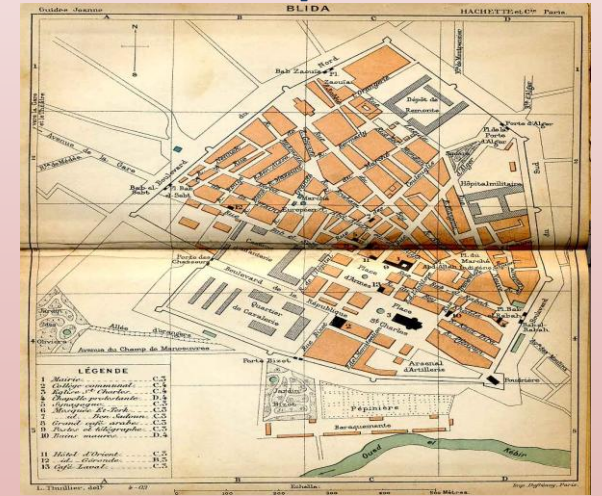
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسي - تبسة -



كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

ينظم الملتقى الوطني الأول
حول:

إثبات الملكية العقارية
في التشريع الجزائري



يومي 27 و 28 فيفري 2018
بقاعة المحاضرات الكبرى
الجامعة المركزية

الرئيس الشرفي للملتقى: أ.د. السعيد فكرة مدير
جامعة العربي التبسي - تبسة
المشرف العام للملتقى: أ.د. هادفي بشير_ عميد كلية
الحقوق والعلوم السياسية - تبسة
رئيس الملتقى: د. محمد كنانة
اللجنة العلمية:

رئيس اللجنة العلمية: أ.د. عمار بوضياف
جامعة تبسة

أعضاء اللجنة العلمية:

أ.د. هادفي بشير
أ.د. بعلي محمد الصغير
أ.د. جمال عبد الناصر مانع
أ.د. الطاهر دلول
د. سعدي حيدرة
أ.د. دربال عبد الرزاق
د. باوني محمد
د. باهي التركي
د. مطروح عدلان
د. ناجي حكيمة
د. لخذاري عبد الحق
د. الطيب قريد
د. دبيلي كمال
د. هدى عزاز
د. خالد خديجة
د. خير الدين لياس
د. مراحي ريم
د. بن طيبة صونية
د. طارق مخلوف
د. نعيمة حاجي
د. بوساحية السايح
د. طواهرية كاملة
د. ثابت دنيا زاد
د. أجدود سعاد
د. الوافي فيصل
د. نويري سعاد
د. سعاد عمير
د. سماعلي عواطف
د. لحرمر نعيمة

د. البار أمين
د. عبد الوهاب بوعزيز
د. جديدي طلال
د. عثمان عي الدين
د. وردة ملاك
جامعة تبسة
جامعة تبسة
جامعة تبسة
جامعة تبسة
جامعة تبسة

اللجنة التنظيمية:
رئيس اللجنة التنظيمية: د. هدى عزاز

أ. بن حدة باديس
أ. عزاز مراد
أ. نورة منصوري
أ. حكيم زواي
أ. بريك عبد الرحمان
أ. بوخاتم معمر
أ. نويوة نوال
أ. رايس سامية
أ. شنيخر هاجر
أ. كيران لمياء
أ. بوديار محمد
أ. بوديار نوال
أ. خماسية حفيظة
أ. خالد شريفة
أ. بوقطوف لخميسي
أ. زمال صالح
أ. حسيبة زغلامي
أ. كردي نبيلة
جامعة تبسة
جامعة تبسة
جامعة تبسة
جامعة تبسة
جامعة تبسة
جامعة تبسة
جامعة تبسة
جامعة تبسة
جامعة تبسة
جامعة تبسة
جامعة تبسة
جامعة تبسة
جامعة تبسة
جامعة تبسة
جامعة تبسة

طلبة الدكتوراه:

عثمانية مريم - محرز مليكة- مراخي صبرينة- بوكوبة مريم-
هوام فايزة- جلالى سوسن- عبايدية سارة - فريد تومي- بوكوبة
خالد- كورداس حسين- بوخاري عائشة- جلاب شافية- عبايدي
مروة- موسى لسود.

طلبة الماجستير: عيساوي سيف الإسلام- صخور حاتم- نوادي
شاكور- رشاش مفيدة- طراد نجود- عبيد عز الدين.

اللجنة التقنية للملتقى: السيد فاتح راشي-
شوكال عبد اللطيف- لعلاق نورة- مهدي وهبية - رشاش نوال.

ديباجة الملتقى

تعتبر الملكية العقارية من أهم الزوايا التي يناقش من خلالها موضوع العقار في الجزائر، خاصة فيما يتعلق بجانب الإثبات، ذلك إنطلاقاً من الوضع العقاري المعقد والموروث أساساً من التدخلات التشريعية والتنظيمية والإدارية الكثيفة، التي مارسها سلطات الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ثم ما تلاها من جهود إصلاحية قادتها المنظومة التشريعية والحكومات المتعاقبة بعد الاستقلال، وما طالها من تناقض ونقص وسوء تطبيق في كثير من الأحيان، نجمت في غالب الأحيان عن التغييرات السياسية والإقتصادية في الجزائر خاصة التحول من نظام اشتراكي إلى نظام إقتصادي حر.

ورغم تبني الحكومة الجزائرية لنظام المسح العقاري، بهدف تأسيس السجل العقاري، الذي سوف يشكل مستقبلاً المرجع الوحيد لإثبات الملكية العقارية، من خلال تخصيص صحيفة عقارية لكل وحدة عقارية تعبر بشكل دقيق عن وضعيتها القانونية والمادية، وبالتالي القضاء على ظاهرة التعاقد العرفي الذي يشتهر به المجتمع الجزائري في هذا المجال، وتوفير الإئتمان والثقة في المعاملات العقارية بشتى صورها وأشكالها، إلا أن تعقد وضعية العقار وفوضى الساحة العقارية والعديد من العوامل الأخرى أدت إلى تأخر العمليات المسحية بشكل ملحوظ، كما أن نتائجها في كثير من الأحيان تكون معرضة لظن الإداري والقضائي.

لذلك فإن البحث في موضوع إثبات الملكية العقارية غاية في الأهمية، لما سوف يوفره من تسليط للضوء على الإشكالات القانونية والميدانية التي يثيرها، وتبادل لآراء وإنطباعات الباحثين الأكاديميين والمشتغلين في الميدان العقاري بشتى تخصصاتهم المهنية المنصبة بطبيعة الحال على العقار.

وتتخذ آلية إثبات الملكية العقارية العديد من الأوجه تختلف حسب طبيعة المالك ونوع السند، تاريخه، والجهة المصدرة لهذا السند، حيث ومن هذا المنطلق تنقسم وسائل الإثبات إلى الأنواع التالية: سندات توثيقية، سندات إدارية، سندات قضائية وسندات عرفية.

إشكالية الملتقى

تعد مسألة حماية ممتلكات الأفراد وحقوقهم من أهم الانشغالات، لا سيما إذا تعلق الأمر بالملكية العقارية التي وتبعاً لخطورتها وأهميتها أحاطها المشرع الجزائري بإجراءات خاصة ومميزة بهدف الحفاظ على حقوق الأفراد وممتلكاتهم والإشكال المطروح هو إلى أي مدى حققت هذه الإجراءات الحماية اللازمة للملكية العقارية وما مدى قوتها الثبوتية؟

أهداف الملتقى

تهدف هذه التظاهرة إلى تبيان مدى اهتمام المشرع الجزائري بحماية الملكية العقارية من حيث الإجراءات الخاصة من تسجيل وشهر، وتبيان دور السندات المثبتة للملكية العقارية في تعزيز وحفظ هذا الحق ومدى الاعتداد بها كوسائل إثبات. ويمكن تفصيل هذه الأهداف من خلال ما يلي:

- 1- التعريف بالملكية العقارية وأهميتها، وضرورة حمايتها من خلال وسائل إثباتها التي تتخذ خصوصية وتتطلب شروطاً خاصة تتناسب والقيمة المادية للعقار باعتباره يشكل ثروة.
- 2- حصر وسائل إثبات الملكية العقارية في الجزائر، في المناطق المسوحة وغير المسوحة.
- 3- تقييم تجربة المسح العقاري في الجزائر.
- 4- مناقشة أهم المنازعات والإشكالات القانونية والمادية التي يثيرها موضوع إثبات الملكية في الجزائر.

5- إقتراح حلول ووضع توصيات يشترك تجمع بين تحليل الأكاديميين وخبرة المشتغلين في الميدان العقاري وغيرهم من المتدخلين في الملتقى.

المحاور

المحور الأول:

الإطار المفاهيمي للملكية العقارية، والمسار التاريخي لتطور

وسائل إثباتها

المحور الثاني:

السندات المثبتة للملكية العقارية ويشمل السندات التوثيقية

والإدارية والعرفية والقضائية المثبتة

للملكية العقارية.

المحور الثالث:

المسح العقاري وإشكالاته القانونية

المحور الرابع:

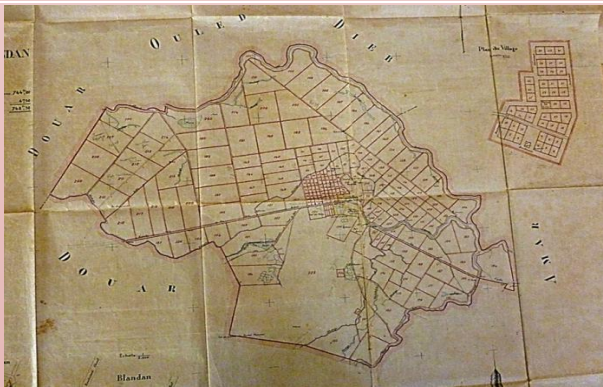
السجل العقاري كوسيلة بديلة لإثبات جميع الحقوق

العينية.

المحور الخامس:

الإشكالات القانونية والمادية المتعلقة بإثبات الملكية

العقارية وتقييم التجربة الجزائرية



استمارة المشاركة

الإسم

واللقب:

المؤسسة:

الدرجة العلمية:

الهاتف:

عنوان

المدخل:

نوع المدخل: فردية – ثنائية – إن كانت المشاركة ببوستار علمي يرسل جاهزا وكاملا دون ملخص.

المحور:

الملخص

شروط المشاركة

1- تقبل المداخلات الفردية، الثنائية، كما يمكن المشاركة ببوستار علمي خاصة بالنسبة لطلبة الدكتوراه { يحوي إضافة إلى المعلومات: صور، احصاءات، نسب، خرائط، عقود ملكية.... } ويمكن أن يظم 3 مشاركين.

2- أن لا تكون الورقة البحثية قد قدمت للمشاركة في نشاط علمي آخر أو نشرت في أي مجلة.